مراجعة مقال (Article Review)

الطريق نحو السلطوية الامريكية

مراجعة: ا.م.د بدرية صالح عبد الله

The Path to American Authoritarianism

What Comes After Democratic Breakdown

Steven Levitsky and Lucan A. Way

February 11, 2025

ما هي النتائج المترتبة على تعثر النظام الديمقراطي

ستيفن ليتيسكي ولوسان واي

مجلة الشؤون الخارجية (١١_شباط،٢٠٢٥)

تاريخ الاستلام ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٥ تاريخ القبول٢ / ٣ / ٢٠٢٥ تاريخ النشر ٣٠ / ٤/٢٠٢٥

شهدت الساحة السياسية الامريكية ومنذ انتخاب الرئيس دونالد ترامب لأول مرة في العام ٢٠١٦ دفاعا مستميتاً عن قيم النظام الديمقراطي اذ عد وجوده بمثابة تهديد لقيم الانتقال السلس والسلمي للسلطة في حين كانت هذه المخاوف قد تبددت مع وصوله الثاني للسلطة في تشرين الثاني من العام

٢٠٢٤ ولم يعد هنالك مبرر لمثل هذا القلق المتنامي على مستقبل الديمقراطية الامريكية.

كان هنالك ما يبرر مثل هذه المخاوف ولا سيما بعد ان ساهمت جملة من المؤشرات بالتأكيد على ان الولايات المتحدة قد انحدرت لمستويات منخفضة بمجال الحرية العالمي السنوي اذ أصبحت اقل من الارجنتين ومتعادلة مع كل من رومانيا وبنما.

لقد انتهك ترامب الضوابط الدستورية التي كانت على الدوام ميزة للديمقراطية الامريكية وذلك عندما حاول قلب نتائج الانتخابات ومنع انتقال السلطة سلمياً ومع ذلك فلم يقم الكونغرس ولا القضاء الأمريكي العتيد بمحاسبته؛ بل قام الحزب الجمهوري بإعادة ترشيحه لمنصب الرئيس، ولقد خاض ترامب حملة استبدادية صريحة في العام ٢٠٢٤ قامت على ملاحقة منافسيه ومعاقبة وسائل الاعلام التي انتقدت تصرفاته واساليبه ومنها نشر الجيش لقمع الاحتجاجات ولم يكن فوزه إلا بقرار استثنائي من المحكمة العليا وهو الامر الذي سوف يجعله متمتعاً بحصانة واسعة النطاق طيلة مدة رئاسته.

هنالك تساؤل أساسي يطرح في هذا المجال إلا هو: لِم لم يتمكن ترامب في حقبة رئاسته الأولى من فرض رؤاه الشمولية على السياسة الامريكية والواقع ان الديمقراطية الامريكية قد نجت من بطش الديكتاتورية الترامبية لإنه ببساطة لم يكن يملك خبرة كافية ولا فريق عمل متكامل؛ اذ سرعان ما بدا فريقه الوزاري بالاستقالة تباعاً، كما ان معظم قادة الحزب الجمهوري كانوا ملتزمين بقواعد اللعبة الديمقراطية وبالتالي تم تقييد حركة ترامب في الفترة الأولى في الوقت الذي بدا فيه بعد حملته الانتخابية وفوزه بالترشح عن الحزب الجمهوري

بـالتخلص مـن القـوى والشخصـيات المناهضـة والمعارضـة لتوجهـه حتـى غـدا الحزب الجمهوري مستسلماً لتوجهاته الاستبدادية.

هنالك تخمينـات لا تخلـو مـن دقـة ومبـرر تـرى ان الديمقراطيـة الامريكيـة مرشـحة للانهيـار فـي الفتـرة الرئاسـية الحاليـة لترامـب اذ انهـا سـوف تتوقـف عـن تلبيـة المعـايير القياسـية للديمقراطيـة الليبراليـة ومـن بينهـا حـق الاقتـراع الكامـل للبـالغين والانتخابـات الحـرة النزيهـة والحمايـة الواسـعة للحريـات المدنيـة، ولكـن لابـد مـن التـذكير بحقيقـة أساسـية الا وهـي ان انهيـار الديمقراطيـة فـي الولايـات المتحـدة سـوف لـن يـؤدي البتـة لظهـور ديكتاتوريـة كلاسـيكية سـوف تكـون هنالـك انتخابـات ولكنهـا سـوف تكـون بمثابـة خدعـة، واما المعارضـة فقد تواجـه مخـاطر الاعتقـال والسـجن وحتـى شـمن اسـوا السـيناريوهات لـن يـتمكن ترامـب مـن إعـادة كتابـة الدسـتور او الغـاء النظـام الدسـتوري وسـوف يكـون مقيـداً بالقضـاة المسـتقلين ومؤسسـات النظـام الاتحـادي والمؤسسـة العسكرية وجملـة من المعوقـات امـام أي تغييـر او تعـديل فـي الدسـتور، ولـذلك فـان احتماليـة فـوز الجمهـوريين فـي العـام ٢٠٢٨ تبدو مستحيلة لحد كبير.

ان الاسـتبداد الـذي يمكـن ان يمارسـه الـرئيس الأمريكـي لا يسـتدعي الإطاحـة بالنظـام الدسـتوري، فمـا ينتظـر الشـعب الأمريكـي لـيس الديكتاتوريـة الفاشـية او النظـام الحزبـي الواحد بل نظـام الاسـتبداد التنافسـي وهـو النظـام الـذي تتنـافس فيـه الأحـزاب فـي الانتخابـات ولكـن إسـاءة اسـتخدام السـلطة مـن جانـب الـرئيس الحـالي تعمـل علـى إمالـة الملعـب ضـد المعارضـة. وتنـدرج أغلـب الأنظمـة الاستبدادية التـي نشـأت منذ نهايـة الحـرب البـاردة ضـمن هـذه الفئـة، بمـا فـي ذلـك

بيرو في عهد ألبرتو فوجيموري، وفنزويلا في عهد هوجو شافيز، والسلفادور والمجر والهند وتونس وتركيا المعاصرة.

وفي ظل الاستبداد التنافسي، تظل البنية الرسمية للديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات التعددية الحزبية، على حالها. والواقع أن قوى المعارضة قانونية وعلنية، وهي تناضل بجدية من أجل السلطة. وكثيراً ما تكون الانتخابات معارك محتدمة يضطر فيها الرئيس الحالي إلى بذل الجهد والعرق. ولكن من حين لآخر، يخسر القائمون على السلطة، كما حدث في ماليزيا في عام ٢٠١٨ وفي بولندا في عام ٢٠٢٣. ولكن النظام ليس ديمقراطيا، لأن القائمين على السلطة يتلاعبون باللعبة من خلال نشر آلية الحكومة لمهاجمة المعارضين واستقطاب المنتقدين. المنافسة حقيقية ولكنها غير عادلة.

إن الاستبداد التنافسي سوف يحول الحياة السياسية في الولايات المتحدة. وكما أوضحت موجة الأوامر التنفيذية المشكوك في دستوريتها التي أصدرها ترامب في وقت مبكر، فإن تكلفة المعارضة العامة سوف ترتفع بشكل كبير: فقد تستهدف مصلحة الضرائب المانحين للحزب الديمقراطي؛ وقد تواجه الشركات التي تمول جماعات الحقوق المدنية تدقيقا ضريبيا وقانونيا متزايدا أو تجد مشاريعها متعثرة من قبل الجهات التنظيمية. ومن المرجح أن تواجه وسائل الإعلام الناقدة دعاوى تشهير باهظة التكلفة، أو إجراءات قانونية أخرى، فضلاً عن سياسات انتقامية ضد شركاتها الأم. وسوف يظل الأميركيون قادرين على معارضة الحكومة، ولكن المعارضة ستكون أكثر صعوبة وخطورة، مما يؤدي إلى تفاقم المنافسة.

وبطبيعة الحال فان عددا كبيرا من النخب المثقفة وكذلك المواطنين قد قرروا بان معارضة الحكومة قد لا تستحق كل هذا العناء ولكن الفشل في مقاومة الاستبدادية قد يمهد الطريق لنشوء نظام شمولي مع وجود عواقب وخيمة على الديمقراطية في أكثر من مكان في العالم.

إن إدارة ترامب الثانية قد تنتهك الحريات المدنية الأساسية بسبل تقوض الديمقراطية بشكل لا شك فيه. فعلى سبيل المثال، قد يأمر الرئيس الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، كما ورد أنه أراد أن يفعل اثناء حقبة ولايته الأولى. وقد يفي أيضًا بوعده الانتخابي بإطلاق "أكبر عملية ترحيل في تاريخ أمريكا"، مستهدفًا ملايين الأشخاص في عملية مليئة بالانتهاكات والتي من شأنها أن تؤدي حتماً إلى احتجاز الآلاف من المواطنين الأمريكيين عن طريق الخطأ.

ولكن الكثير من الاستبداد القادم سوف يتخذ شكلًا أقل وضوحًا: تسييس وتسليح البيروقراطية الحكومية. الدول الحديثة كيانات قوية. توظف الحكومة الفيدرالية الأمريكية أكثر من مليوني شخص ولديها ميزانية سنوية تبلغ حوالي ٧ تريليون دولار. يعمل المسؤولون الحكوميون كحكام مهمين للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن السلطات تساعد في تحديد من يتم مقاضاته بتهمة ارتكاب جرائم، ومن يتم تدقيق ضرائبه، ومتى وكيف يتم تطبيق القواعد واللوائح، وأي المنظمات تحصل على وضع الإعفاء الضريبي، وأي الوكالات الخاصة تحصل على عقود لاعتماد الجامعات، وأي الشركات تحصل على تراخيص حاسمة، وامتيازات، وعقود، وإعانات، وإعفاءات من التعريفات

الجمركية، وعمليات الإنقاذ. وحتى في بلدان مثل الولايات المتحدة التي لديها حكومات صغيرة نسبيا، فإن هذه السلطة تخلق وفرة من الفرص للقادة لمكافأة الحلفاء ومعاقبة المعارضين. لا توجد ديمقراطية خالية تماما من مثل هذا التسييس. ولكن عندما تستخدم الحكومات الدولة كسلاح باستخدام قوتها لإضعاف المعارضة وإضعافها بشكل منهجي، فإنها تقوض الديمقراطية الليبرالية. تصبح السياسة أشبه بمباراة كرة قدم حيث يعمل الحكام وحراس الملعب ومراقبو النتائج لصالح فريق واحد لتخريب منافسه. وهذا هو السبب في أن جميع الديمقراطيات الراسخة لديها مجموعات معقدة من القوانين والقواعد والمعايير لمنع تسليح الدولة. وتشمل هذه الهيئات القضائية المستقلة، والبنوك المركزية، وسلطات الانتخابات، والخدمات المدنية مع حماية التوظيف. في الولايات المتحدة، أنشأ قانون بيندلتون لعام ١٨٨٣ خدمة مدنية مهنية حيث يتم التوظيف على أساس الجدارة. يُحظر على العاملين الفيدراليين المشاركة في الحملات السياسية ولا يمكن فصلهم أو خفض رتبهم لأسباب سياسية. تتمتع الغالبية العظمى بأكثر من مليوني موظف فيدرالي بحماية الخدمة المدنية منذ فترة طويلة. في بداية فترة ولاية ترامب الثانية، كان حوالي ٤٠٠٠ منهم فقط معينين سياسيا.